النيابة والتضمّين في حروف الجرّ وأثرهما في التّأويل النّحويّ

د. رمضانة محمد ضو الحناشي

أستاذ مساعد: كلية الآداب الجميل–جامعة صبراتة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة لغوية اشتهر بها اللسان العربيّ، اتسمت بالظهور لثبوتها في سلوك اللغة وجريانها في لسان العرب، هي ظاهرة التناوب والتضمين في حروف الجر وأثرهما في التّأويّل النّحويّ، بمعنى العدول على القواعد التي بناها النّحاة في أوجه تعدية الأفعال، وتشترك مسائل هذه الظاهرة في مخالفة تركيب الفعل مع الحرف لاستعماله الأصلي، وتختلف في التخريج اللغوي لهذا التركيب، فحاول النّحاة إيجاد تعليلات تطرد بها القاعدة النّحوية، لذا توقفوا عند النصوص والشواهد التي ورد ظاهرها مخالفا للقواعد والأصول المطردة التي استنبطت واعتمدت، وحاولوا توجيهها باستخدام التّأويّل والتقدير، فلجأ النحاة إلى هذه المفاهيم المجردة لتفسير كثير من الظواهر اللغوية؛ لأنّ التّأويّل اللغوي من أبرز آليات التحليل التي يوصل بها بين المعاني التي تخفيها الألفاظ.

Summary:

The aim of this study is a linguistic phenomenon for which the Arabic tongue was famous, characterized by its emergence for its stability in the behavior of the language and its flow in the tongue of the Arabs, which is the phenomenon of alternation and inclusion in prepositions and their impact on grammatical in terpretation. The combination of the verb with the letter for its original Use, and they different the linguistic conclusion of this structure, the grammarians tried to find justification by which the grammatical rule was expelled, so they stopped at the texts and evidence that appeared to contradict the rules and principles that were deduced and adopted, and they tried to direct them using interpretation and appreciation. The grammarians resorted to these abstract concepts to explain many linguistic phenomena, because linguistic interpretation is one of the most prominent mechanisms of analysis that it connects the meanings that the words hide.

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة لغوية اشتهر بها اللسان العربي، هي ظاهرة المخالفة في استعمال حروف الجرّ، بمعنى العدول عن القواعد التي بناها النّحاة، ومناقشة منهج النّحاة الأوائل في التناوب والتضمين في حروف الجرّ وأثرهما في التّأويل النّحويّ؛ لأنّ من بين القضايا التي شغلت النحويين قديمًا وحديثًا، هي قضية تداخل حروف الجرّ بعضها مع بعض وهذه الظاهرة من بين المسائل التي درسها النّحاة، و تضاربت فيها الآراء بين مؤيد ومعارض ونافٍ لها، فحاولوا إيجاد تعليلات تطرد بها القاعدة النّحويّة، لذا توقفوا عند النصوص والشواهد التي ورد ظاهرها مخالفا للقواعد والأصول المطردة التي استنبطت واعتمدت، وحاولوا توجيهها باستخدام التّأويل والتقدير، ليجعلوها متسقة مع القواعد . ولجأ النّحاة إلى المفاهيم المجردة، نحو التّأويل، والتقدير لتفسير كثير من الظواهر اللغوية؛ لأنّ التّأويل في اللغة العربيّة قضية لا يستهان بها، فهو مظهر من مظاهر النظرية اللغوية، التي تسعى إلى تطبيق أصولها وقواعدها على اللغة كلها دون أنّ يشذّ منها، ويعتبر من أبرز آليات التحليل التي يوصل بها إلى المعنى الذي يخفيه اللفظ، و تعتبر ظاهرة التأويل أداة أصلية في الثقافة العربية، لما لها من أهمية بالغة لدى النحوي والمفسر، وما له من دور كبير جدا في توجيه الإعراب والمعنى والقاعدة النّحوية، والالتجاء إلى القول بتناوب حروف الجر أو التّأويل في تضمين الفعل، كلاهما محاولة لحل مشكلة التضارب في التراكيب النحوية.

أهمية البحث

وجاءت من واقع الاستعمال اللغوي لحروف الجرّ التي يتعدد معناها، فقد ينوب حرف جرّ مكان حرف جرّ آخر، فيكون للنيابة تأثيرً في المعنى لا يعارض معاني أخرى، بل تتنوع المعاني والسياقات لتصب في بحر العربيّة. ويطرح الموضوع لنا **عدّة إشكاليات** نذكر منها: ما هو مفهوم التناوب والتضمين

وعلاقته بحروف الجرّ؟ وكيف تكون مسألة تناوب حروف الجرّ؟ وما موقف النحاة من هذا التناوب؟ وهل استطاع النحاة احتواء هذه الظاهرة؟

الدراسات السابقة:

1- حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة- نور الهدى لوش- ط1- 1989م.

2- تناوب حروف الجر في لغة القرآن- محمد حسن عواد- الجامعة الاردنية- ط1.

3- حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها – أبو أوس إبراهيم الشمسان- جامعة الملك سعود.

4- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم – د. محمد امين الخضري-جامعة الأزهر- ط1- 1989م.

5- حروف الجر وظائفها ومعانيها في الجملة العربية دراسة نحوية صرفية تطبيقية في الربع الأول من القرآن-جامعة شندي-رسالة ماجستير – للطالب فتح الرحمان صديق حمد علي.

6- أثر نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في معاني القرآن الكريم من أول سورة الأحزاب إلى نهاية سورة غافر-دراسة تحليلية- رسالة دكتوراه-للطالب علي بن علي صالح الغزي.

7- معاني حروف الجر بين الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر- رسالة ماجستير- للطالبة مارينا نجار- الجامعة الأمريكية بيروت- 1986م.

8- التأويل النحوي عند ابن هشام- أطروحة دكتوراه- للطالب ليث قهير عبد الله الحياني- 2004م.

9- معاني حروف الجر وشواهد المجرورات في كتاب همع الهوامع –رسالة ماجستير- للطالب عادل حسن طه- جامعة الخرطوم- 2004م.

أمّا سبب **اختيار الموضوع** لتوضيح أسباب الخلاف في وجود التناوب بين حروف الجرّ بين القائلين به والمانعين منه وبيان الراجح من أقوالهم، ودراسة وظيفة هذه الحروف في الكلام العربيّ وبيان

قيمتها التعبيرية.

ويهدف هذا البحث إلى مناقشة منهج النحاة العرب الأوائل في التّأويّل والتقدير؛ لأن فكرة العمل النحوي استوجبت تقديرات تُضاف إلى التركيب النحوي، أو تعدل به إلى صورة أخرى، وبيان أثر حروف الجرّ في معرفة غوامض المعاني ولطيفها. وأنه لا يمكن الاستغناء عن التناوب بين حروف الجرّ إذا لوحظ تقارب في المعاني.

واتبعت في هذه الدراسة **المنهج الوصفي**. تناولت الدراسة مفهوم كلّ من التناوب والتضمين والتّأويّل في الدرس اللغوي، مع عرض النقد الموجه لكلا الرأيين، باعتبارهما يشكلان نقطة خلاف في تصورّ المذاهب النّحوية لهذه الظاهرة وحاولت في هذا البحث من خلال ذكري لأهم الآراء والحجج للمذاهب النّحويّة إدراج بعض الآراء الخاصة بالنحويين المحدثين.

وقسمت خطة البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث:

الأول: التعريفات اللغوية والاصطلاحية (التناوب– التضمين– التّأويّل).

الثاني: حروف الجرّ التي وقع فيها الخلاف في التناوب والتضمين.

الثالث: آراء النحاة بين التناوب والتضمين.

وضمنت البحث بخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: تعريف التناوب لغة واصطلاحا:

أولا: التناوب لغة: قال ابن فارس:" النون والواو والباء كلمة واحدة تدل على اعتياد مكان ورجوع إليه، وناب ينوب، وانتاب ينتاب، ويقال إنّ النوب: النحل... (معجم مقاييس اللغة، ج5، ص 36).

وجاء في تاج العروس "ناب ينوب (مناب) قام مقامه، والنوبة والنيابة، تقول جاءت نوبتك ونيابتك،

وهو يتناوبون النوبة في الماء وغيره" (تاج العروس، مادة (نوب)).

وجاء في لسان العرب "ناب عن فلان ينوب نوبا ومنابا أي قام مقامي، وناب عنّي في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك ..." (لسان العرب، مادة (نوب)، ص318)، وكذلك الأمر في تناوب حروف الجرّ، أي تقام بعضها مقام بعض.

التناوب اصطلاحا:

المصطلح النحوي في العربيّة ثروة اصطلاحية ضخمة، وهو واسع في نحو العربيّة في أصوله وفروعه، وهو يطابق المنهج الذي أخذ منه النحاة، والنيابة من المصطلحات النحوية التي لم ترد في المصنفات النحوية بهذه التسمية، إذ كثيرًا ما يتجاوز النحاة لفظ النيابة الصريح ويعبرون عنها بألفاظ ومسميات كثيرة، لكنها متقاربة في دلالتها على النيابة، ولتشعب مصطلح النيابة في النحو سنذكر تعريفا متعلقا بمعاني الحروف، يعرف عند النحاة بـ" وقوع حرف جرّ موقع بعضها للدلالة على المعنى، فالتناوب أنْ يأتي حرف بمعنى حرف آخر"(تناوب حروف الجرّف في ديوان امري القيس– ص37).

النيابة في اصطلاح النحويين:

"تعني إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي الذي يستدل عليه من الأصل المفترض لهذا التركيب المستخدم الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربيّة وإحلال عنصر آخر محله في الاستعمال فيأخذ عنه شيئًا من خصائصه لا كلها؛ لأنه ليس إياه" (النيابة النحوية من خلال القرآن الكريم أنماطها ودلالاتها– ص11).

يقول ابن يعيش: "وقد تداخلت، فشارك بعضها بعضا في هذه الحروف الموصلة" (شرح المفصل، ج4، ص456). أراد ابن يعيش أنْ يعبر عن فكرة التناوب دون التصريح بهذه اللفظة.

ثانيا: التضمين لغة:

يقول ابن فارس:" الضاد والميم والنون، أصل صحيح وهو جعل الشيء في شيء يحويه، ومن ذلك قولهم: ضمنت الشيء إذ جعلته في وعائه" (معجم مقاييس اللغة، مجلد3، ص372).

وجاء في المعجم الوسيط" التضمّن عند علماء العربيّة على معانٍ، منها إيقاع اللفظ موقع غيره ومعاملته معاملة لتضمنه معناه واشتماله عليه، ومنها أنْ يكون ما بعد الفاصلة متعلقًا بها" (المعجم الوسيط، ج1، ص545).

وجاء في لسان العرب: "ضمّن الشيء الشيء: أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر ... وضمنّه أودعه فيه" (لسان العرب، مادة "ضمن" ج8، ص90). وقوله: "ضمنه الشيء تضمّينا فتضمّنه عنه مثل غرّمه، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنته إياه، والمضمّن من الشعر ما ضمنته بيتا، والمضمّن من الشعر مالا يتم معناه إلا بالذي يليه..." (مختار الصحاح، م-ص25).

ومن معناه اللغوي يتضح مدلوله في الاصطلاح في علمي النحو والبلاغة.

التضمّين اصطلاحًا:

عند النحاة المختصين: "إشراب كلمة معنى أخرى في نطاق ما يستوجبه التركيب الاسنادي الوارد فيه، ما يعني بصورة أوْ بأخرى إيداع شيء شيئًا آخر سواء أكان هذا الإيداع على الحقيقة أم على المجاز" (التضمين في العربية، ص40-41).

وها هو سيبويه يشير إلى معنى التضمّين بقوله: "ومن كلامهم أنْ يجعلوا في موضع على غير حاله في سائر الكلام" (الكتاب، ج1، ص51).

وفي مفهوم النحاة يفسره قول ابن هشام: "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك

تضمّينًا، وفائدته أنْ تؤدي كلمة مؤدى كلمتين" (مغني اللبيب، ج2، ص193).

ويعرفه السيوطي بقوله: "والتضمّين هو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأسماء والأفعال" (الإتقان في علوم القرآن، مجلد2، ج3، ص107).

وعرفه الأشموني وبيّنه بقوله: "التضمّين: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه، لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين" (شرح الأشموني، ج1، ص446). ونقل فاضل صالح السامرائي تعريف الجرجاني، فقال: وعرفه الجرجاني بقوله: "التضمين أنْ نقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته" (النحو العربي أحكام ومعان، ج3، ص12).

وعرّفه إبراهيم السامرائي: "بأنّه إشراب الفعل والاسم المشتق منه معنى فعل آخر، أو مشتق آخر من هذا الفعل ليعطي حكمه في التعدي بنفسه، أو بحرف دون حرف، أو يعطي حكمه في اللزوم بعد التعدي، أيّ أنّ الكلمة تعطي مجموع معنيين" (النحو العربي نقد وبناء، ص155).

لعل التعريف الذي ارتضاه المجمع العلمي في القاهرة، هو الأمثل اصطلاحا للتضمّين، وقد جمع خصومات القدماء وتأييد المحدثين وهو "أنْ يؤدي فعل، أوْ ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدي واللزوم" (التعدية والتضمين في الأفعال العربية– دراسات في النحو العربي، ص90).

ثالثا التّأويّل لغة:

وردت كلمة تأويّل في معاجم اللغة تحمل عدة معاني منها، الرجوع والتفسير، الجمع، الإصلاح، السياسة، جاء في لسان العرب لابن منظور: "الأوْلُ: الرجوع، آل الشيء يؤول أوْلاً ومآلاً: رجع. وأوّل إليه الشيء رجعه، وألت عن الشيء: ارتددت... وأوّل الكلام وتأوّله: دبره وقدّره. وأوّله وتأوّله: فسره"

(لسان العرب، مادة (أ و ل) ج1، ص130- القاموس المحيط، ج11، ص330).

ويؤكد الزمخشري هذا المعنى فيقول:" ويقال أول الحكم إلى أهله: ردّه إليهم. وفي الدعاء للمضل: (أول الله عليك) أي رد عليك ضالتك... ومن المجاز: فلان يؤول إلى كرم ومالك تؤول إلى كتفيك إذا انضم إليهما واجتمع" (أساس البلاغة، ص495-496).

ويقول أبو عبيدة: "التّأويّل التفسير" (مجاز القرآن، ج1، ص86).

وجاء في تهذيب اللغة للأزهري: "وقد آل يؤول أوْلا. قال: وآل مأله يوّوله إياله، إذا أصلحه وساسه ... آل قال: ثعْلب، عَن ابْن الأعرابي: الأوْل الرُّجوع"، "وقال الليث: "التّأويّل تفسير الذي تختلف معانيه" (تهذيب اللغة، مجلد15، ص314-ص458).

وعرفه الجوهري بقوله: "التّأويّل تفسير ما يؤول إليه الشيء" (الصحاح -تاج اللغة وصحاح العربية- ج4، ص1623).

ولا تخرج الدلالات السابقة عن معنى الظهور والوضوح.

التّأويّل في الاصطلاح:

لاريب أنّ التّأويّل عند النحويين هو عبارة عن دراسة تراكيب العربيّة من جهة الحذف والذكر والتناوب والتضمّين، أيّ تخريج كل ما جاء على غير قواعد النحويين فالتّأويّل هو "توجيه النصّ، ويطلقون التوجيه، ويريدون به تأويّل النص، وأحيانا يطلقون الحمل" (الكتاب، ج1، ص163-356-364).

وذكر السيوطي في الاقتراح نقلا عن أبي حيان أنه قال: "وإنما يسوغ التّأويّل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول" (الاقتراح، ص158).

وأهل النحو يعرفونه بأنّه:" صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، فالنحاة

وإن لم يمكن لهم اصطلاح خاص بما يعرف بالتّأويل النحويّ" (جمع الجوامع، ج2، ص52-53).

وعرفه د. محمد عيد بقوله: "هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر" (النحو العربي، ص185). وبيّن المسوغات التي يلجأ إليها النحويون إلى التّأويل فقال: "إنّ النحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه" (المرجع نفسه، ص185).

وما ذكره الاصفهاني في المفردات أدق تعريف إذ قال: "التّأويل هو ردّ الشيء إلى الغاية المرادة منه علما كان أو فعلا" (مفردات الفاظ القرآن، ص99).

والتّأويل عند النحاة هو خروج الكلام عن مقتضى القاعدة؛ لأنّ الكلام العربيّ لابد أنْ يأتي على هيئة نموذج معروف وطبقا لقواعد محددة لا شذوذ فيها ولا تناقض، والتّأويل بشكل عام هو صرف الظواهر اللغوية إلى غير الظاهر للتوفيق بين أساليب العربيّة وقواعد النحو، فما يتضح من التعريفات التعارض بين الأسلوب اللغوي وعلم النحو.

ألفاظ التّأويل:

درج النحاة على استعمال مجموعة من الألفاظ عند تحليلهم للنصوص، فكانوا يستعملونها من حين إلى آخر وهم يقصدون مصطلح التّأويل، من هذه الألفاظ: "التخريج، الحمل، التوجيه، التقدير، الاحتمال، الاعتقاد ..." (التّأويل النحوي في القرآن، ص17-19).

المبحث الثاني: معاني حروف الجرّ التي وقع فيها الخلاف في التناوب:

حروف الجرّ بالغة الأهمية في بنية الجملة العربيّة، فهي مفاصل أساسية في تركيب الكلام وصوغه من جهة الدلالة على المعنى، فهي تقوم بالربط بين مفردات اللغة لتوضيح العلائق فيما بينها، وهي وسيلة لإيصال معاني الأفعال بمفاعيلها وربطها بها، ولكل حرف من حروف الجرّ معنى خاص

به، نص عليه اللغويون والنحويون نتيجة استقرائهم كلام العرب، وهذه المعاني مستفادة مما تؤديه هذه الحروف من أغراض داخل التركيب الذي دخلت عليه، يقول ابن يعيش: "وخص كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف" (شرح المفصل، ج8، ص8). وعدد حروف الجرّ عشرون حرفا جمعها ابن مالك في ألفيته فقال:

هاك حروف الجر وهي: مِنْ، وإلى *** حَتّى، خَلاَ، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، على

مُذْ، مُنْذُ، رُبّ، اللاّمُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا *** وَالكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلّ، وَمتَى

(شرح ابن عقيل، ج2، ص3).

وهذه الحروف منها ما لفظه مشترك ما بين الحرفية والاسمية، مثل: (الكاف، عن، على، مذ، منذ)، ومنها ما لفظه مشترك بين الحرفية والفعلية، وهي: (خلا، عدا، حاشا)، ومنها ما هو ملازم للحرفية، وهي حروف شاذة نحو: (لعلّ، متى، كي)، وهي لا تعمل الجرّ إلا في بعض اللغات، والباقي منها ملازم للحرفية، وهي: (الباء، من، إلى، الواو، التاء، رب، اللام، في، حتى، لعل، متى، كي)، منها ثلاثة عشر حرفا لها معانٍ محددة لا ينوب شيء منها عن الآخر، إلا "متى" عند هذيل، و"حتى" في بعض الاستعمالات، واختلف النحاة في سبب تسميتها بحروف الجرّ؛ لأنّها تجر فعلا إلى اسم نحو: مررتُ بزيدٍ، أو اسمًا إلى اسم: المال لزيد، كما أنّها سميت بحروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها" (شرح المفصل، ج8، ص7). كما سميت أيضا حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم، فقولك (جلست في الدار) دلت (في) على أنّ الدار وعاء للجلوس.

وحروف الجرّ التي وقع فيها الخلاف بين النحاة في الإنابة وتعدد المعاني لا تتعدى ولا تتجاوز ثمانية أحرف، مثلوا لها بعدد من الشواهد سنشير إلى البعض منها والحروف هي:

1- حرف اللام: تأتي بمعنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [سورة الأعراف الآية، 13]. أي إلى هذا، وتأتي بمعنى (في) كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 49]. بمعنى في يوم القيامة، وقوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [سورة الفجر، الآية: 24]. أي: في حياتي، وتأتي اللام بمعنى (على) في الاستعلاء كقول الاشعث الكندي:

تَناولتُ بالرُمحِ الطَويل ثِيابه *** فَخَرَّ صَرِيعاً لِليَدين والفَمِ

(مغني اللبيب، ج1- ص333).

أي على اليدين وعلى الفم. وقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّداً﴾ [سورة الإسراء، الآية: 107] أي على الاذقان، وتقع موقع (مِنْ) كقولهم: سَمِعْتُ لَهُ صُراخًا أي: سمعت منه صراخا، ويمكن هنا اعتبارها زائدة لتأكيد الإضافة فنقول: سمعت صُراخَه. ومجمل المعاني الواردة لحرف اللام تفريعات عن المعنى الأصلي، وهذا الاتساع باستعمال اللام أمر لم يرد أصلا عند المتقدمين من النحاة، بل أورده المتأخرون بتفاوت.

2- الحرف في: يأتي مكان (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه، الآية: 71] أي على جذوع النخل، وقول عنترة:

بطلٌ كأَنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ (خزانة الأدب، ج4، ص145، مغني اللبيب، ص183).

أي على سرحه، وتأتي مكان (من) كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً﴾ [سورة النحل، الآية: 89] بمعنى من كل أمة شهيدا، وكقول امرئ القيس:

أَلا عِمْ صَبَاحا أيُّها الطَّلَلُ البَالي *** وَهَلْ يَنْعَمن مَنْ كَانَ في العَصْرِ البالي

(مغني اللبيب، ج1، ص183).

أو كقولك: "خُذْ لي عشرًا من الإبل وفيها فحلان"، أي: ومنها فحلان" (لسان العرب، مجلد 6، ص463)، وتأتي مكان (إلى) كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: 9]، أي إلى أفواههم، وتأتي بمعنى (الباء) كقوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [سورة الشورى، الآية: 11]، أي: به، وقول زيد الخيل (خزانة الآدب، ج4، ص148، مغني اللبيب، ج1، ص183):

وَيرَكَبُ يوْمَ الرَّوْعِ مِنْا فَوَارِسٌ *** بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأباهِرِ والكُلى

أي بصيرون بطعن الأباهر.

كل المعاني التي وردت لـ "في" غير معنى الظرفية متأخرة، ولم يذكرها سيبويه، ولم يذكر منها المبرّد سوى واحد (حاشية 2، ص34). وهذه المعاني كلها تعود إلى المعنى الأصلي وهو الظرفية، وفي المرادفة لـ (على) و (إلى) تدل على الظرفية الحقيقية.

3- حرف الباء: تأتي بمعنى (عن) كما في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [سورة المعارج، الآية: 1]، أي: عنه، وقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [سورة الفرقان، الآية: 59]، أي عنه، وقول علقمة بن عبده:

فأنْ تسألوني بالنساءِ فإنني *** بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ

(البيت من الطويل- علقمة بن عبيدة- ديوانه-ص35).

وتأتي مكان (من) كقوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان، الآية: 6] بمعنى منها.

وقول أبو ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحرِ ثم تَرفَعت *** مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

(البيت من الطويل- أبو ذؤيب الهذلى- الأشباه والنظائر، ج4، ص287)

أي من ماء البحر، وقول عمر ابن أبي ربيعة:

فلثمتُ فاها أخذًا بقرونها *** شُرْب النزيف ببَردِ ماءِ الحَشْرَجِ

(البيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، ملحق ديوانه، ص488).

أي من برد.

وتأتي بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 75] بمعنى: على قنطارٍ، وتأتي مكان (في) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [سورة القصص، الآية: 44]، أي: فيه. وقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [سورة القمر، الآية: 34]، في سحر فالباء بمعنى في.

4- حرف الكاف: يأتي بمعنى اللام: كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: 198]، أي لهدايته لكم، جاءت للتعليل، وهذا المعنى نفاه العديد من النحاة، وقاله ابن مالك (مغني اللبيب، ج1، ص192، وشرح ابن عقيل ج2، ص21).

وجاءت بمعنى الاستعلاء (على) نقله صاحب الأزهرية عن الأخفش في كتاب المسائل في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [سورة هود، الآية: 112]، أي على ما أمرت، وذكره الأخفش والكوفيون ومثلوا له بالقول: " كخير " (مغني اللبيب، ج1، ص195. همع الهوامع، ج2، ص30)، جوابا لـ" كيف أصبحت؟ بمعنى على خير.

5- الحرف من: يأتي مكان (على) كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 77]، بمعنى: ونصرناه على القوم، وتأتي بمعنى (الباء) نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [سورة الشورى، الآية: 45]، أي بطرف خفي، وقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾ [سورة الرعد، الآية: 11]، أي بأمر الله، وتأتي بمعنى (في) للظرفية كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾

[سورة فاطر، الآية: 40]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [سورة الجمعة، الآية: 9]، ويبدو أن اقتران (من) بالظرف الذي يليها هو الذي يقوي معنى الظرفية، ومنها قول الشاعر (الجنى الداني، ص314):

عَسَى سَائلٌ ذو حاجَةٍ إنْ مَنَعْتَه *** مِن اليَومِ سؤلاً أنْ يُيَسرّ في غدٍ

وتكون من بمعنى(مذ) في قول زهير:

لِمَنِ الدّيَارُ بُقنّةِ الحِجْرِ *** أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

(مغني اللبيب، ج1، ص200)، أراد: مذ حجج ومذ دهر.

وتأتي مكان (عن) في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الزمر، الآية: 22]، أي عن ذكر الله وقوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 97] أي عن هذا، ويرى الباحث أنّ الحاجة إلى تأويّل المعنى لتجويز حرف مكان حرف إنّما هو دلالة على ندرته وصعوبة تعميمه، وكل هذه المعاني للحرف تدل على الاتساع في معناه الأصلي.

6- الحرف (إلى): ذكر السيوطي عن الأخفش مرادفته لـ(الباء) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: 14]، بمعنى بشياطينهم، وهنا لم تفقد معناها الأصلي، وقول كثير عزة (البيت لكثير عزة، التذييل والتكميل، ج4، ص1):

ولقد لهوتُ إلى الكَوَاعِبِ كَالدُّمَى *** بيضُ الوجوهِ حديثُهُن رَخيمُ

أراد: لهوت بالكواعب، وهذا استعمال مجدود لكن القرينة هي التي توحي فيه بالمعنى المقصود.

وتأتي بمعنى (في) للظرفية في قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة النساء، الآية: 87]، أي: في يوم القيامة، ومنها قول النابغة الذبياني (ديوانه، ص24):

فلاَ تَتْرُكَنيّ بالوعيدِ كأنني *** إلى الناسِ مطليّ به القارُ أجربُ

أي في الناس.

7- الحرف (عن): يأتي مكان (من) كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة الشورى، الآية: 25]، أي من عباده، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ (سورة البقرة-127)، أي، تقبل عنا، ولكن سيبويه والمبرّد من النحويين المتقدمين لم يذكروا من معاني "عن" سوى المجاوزة.

وتكون (عن) مرادفة لـ(الباء) للاستعانة: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [سورة النجم، الآية: 2]، أي: به.

وبهذا الاستعمال ورد ما اعتبره سيبويه للمجاوزة عامّة في نحو" رميت عن القوس" وقد خصّصه ابن مالك فيما بعد بمعنى الاستعانة، ومثل له بقوله: "رمى بالقوس" أي مستعينا بها (77) (مغني اللبيب، ج1، 159)، تأتي مكان (على)، للاستعلاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [سورة محمد، الآية: 38]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [سورة ص، الآية: 32]، أي: قدمته عليه، ومنه قول الشاعر (البيت لذي الاصبع العدواني، خزانة الأدب، 7، ص193):

لاهِ ابن عمّك لا أفضلت في حسبٍ *** عنّي ولا أنت ديَّـاني فتخزوني

أي: عليّ.

8- الحرف (على) يأتي مكان (في) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 102]، أيّ: في زمن ملكه، وفي قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [سورة القصص، الآية: 15]. بمعنى: عن غفلة، وتأتي (على) مرادفة لـ(مِنْ) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ أي: من الناس، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ

الأَوْلَيَانِ﴾ [سورة المائدة، الآية: 107]، أي: استحق منهم، ونحو قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "بني الاسلام على خمس" (صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ص12)، أي: من خمس مواد، وتأتي (على) بمعنى (عن) للمجاوزة: نحو قول الشاعر (القحيف العقلي: مغني اللبيب، ج2، ص143):

إذا رضيت عليّ بنو قُشير *** لعمر الله أعجبني رضاها

أي: عنيّ.

من خلال التعرض لهذه الحروف ومعانيها برزت قضية التناوب، التي تؤثر على الحرف ودوره وتلغي أثر الحرف الذي اختير من أجله لأداء هذا المعنى، فواقع الاستعمال اللغوي لهذه الحروف يفرض تداخل معانيها وتشابك علاقاتها، إذ تتعدد الدلالة النحوية، فتصبح صالحة لأن تقدم أكثر من معنى.

المبحث الثالث: رأي النحاة بين التناوب والتضمّن:

مسألة التناوب بين حروف الجر مسألة أباحتها اللغة العربية لأبنائها قدماء ومحدثين على غير ما ذهب إليه بعض علماء العربية البصريين الذين أطلقوا مصطلح التضمّين بدلا من التناوب، وتبعهم بعض المعاصرين في القول بأنّ تناوب بعض الحروف سماعيّ لا يجوز القياس عليه، ويبدو أنّ بعض علماء اللغة المعاصرين قد منع التناوب بين بعض حروف الجرّ:" فقال وقد ذهبنا مذهبا يفضي بإبطال وقوع بعض حروف الجر موقع بعضها الآخر" (تناوب حروف الجر في القرآن، ص5).

ففرضت هذه الظاهرة في الوجود اللغوي مشكلة الخلاف في تخريجها بين من يرى بأنّ هذه الحروف تتناوب في أداء المعاني، ومن يذهب مذهب التضمّين وهو إبقاء دلالة الحرف وعزو الظاهر إلى الاتساع في الفعل، بأن يضمن معنى فعل آخر، أو يؤول التركيب تأويلا يقبله اللفظ ويرتضيه المقام،

وعلى الرغم من أنها ظاهرة واحدة لكنهم اختلفوا في تفسيرها على مذهبين هما التناوب والتضمّن، وكذلك تمخّضت نظرية الاحتمال عن ميلاد وجهين في تخريج ظاهرة المخالفة هما التناوب والتضمّين. لا شك أنّ لنيابة بعض حروف الجرّ عن بعض أثر كبير في تداخل معانيها، فمنهم من رأى أنّ للحرف معنى حقيقيا أصليا لا يمكن تجاوزه، وما جاء من ذلك على غير أصله يؤول" أمّا على التضمين أو على المجاز" (معاني النحو، ج3، ص6).

رأي النحاة القدماء في النيابة والتضمين:

لم يرفض سيبويه فكرة النيابة في حدّ ذاتها، ولكنه رفض التوسع فيها بدليل قوله في شرحه لمعنى (عن) "وقد تقع (من) موقعها أيضا، تقول: أطعمه من جوع وكساه من عرى، وسقاه من الغيمة" (الكتاب سيبويه، ج2، ص308)، وهو لا يقول بها إلا في أضيق الحدود، بحيث إذا أمكن تأويّل ما ورد ورده إلى معنى واحد كان أفضل، وإلا قال بالإنابة، ويقول: "وأما (على) فاستعلاء الشيء، يقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه، ويكون أنْ يطوي أيضا مستعليا، كقولك: مررت الماء عليه، و أمررت يدي عليه... وهذا شيء اعتلاه ويكون مررت عليه... أن يرد مروره على مكانه، ولكنه اتسع..." (المصدر نفسه، ج4، ص230-231)، وفي أثناء حديثه عن (الباء) قال: "أنّ دلالات هذا الحرف تعود جميعها إلى معناه الأصلي، وهو(الإلصاق) ... فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله" (المصدر نفسه، ج4، ص27).

ويرى سيبويه أحيانا أنّ للحرف الواحد أكثر من معنى، عند حديثه عن(مِنْ) قال:" وأمّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن؛ وذلك قولك: من مكان كذا إلى مكان كذا ... وتكون للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنّك قلت بعضهم" (الكتاب-ج4- ص224).

واضح أنّ سيبويه يجعل لكل حرف معنى خاصا به ولكن يتسع فيه، فيظن كأنه قد خرج عن هذا المعنى، فيرده بالتّأويّل إلى معناه الأصل، ويظهر ذلك في تأويله قولهم: "إنما أنا إليك، أي إنما أنت غايتي، فقد رجع به إلى الأصل هو انتهاء الغاية" وأحيانا يذهب إلى أنّ تناوب حروف الجرّ بعضها عن بعض مردّه إلى اللهجات، ففي حديثه عن (عَنْ) قال: "قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون: رميت عليها ثم أورد قول الراجز:

أرمي عليها وهي فَرْعٌ أجْمَعُ (المصدر نفسه- ج4- ص226).

هذه النصوص توضح مذهب سيبويه في استعمال حروف الجرّ ومعانيها، فيجعل لكل حرف معنى خاصا به، ويذكر المعنى الأصلي، ولكن قد يتسع فيه، ثم يرد ما خرج على ذلك الأصل عن طريق التّأويّل، فكل موضع يتحدث فيه عن معاني الحروف، ينطلق فيه من معنى واحد لهذا الحرف، ويأتي بالأمثلة عليه، ثم يذكر أمثلة، يبدو فيها الحرف وكأنه خرج عن معناه الأصل إلى معنى آخر، فيعد ذلك اتساعا في اللغة، ثم يحاول رد الحرف إلى معناه الأول بالتّأويّل، أمّا المبرّد فإنه يرى أنْ لا مانع من النيابة ما دام لها وجه معنوي أي إذ وقع الحرفان بمعنى واحد، وهو يقبل هذه الظاهرة ويؤولها بما يتفق ومذهب السماع عن طريق التمثيل يقول: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال -عز وجلّ-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه، الآية: 71]، أيّ على، ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)؛ لأنها للوعاء، يقال فلان في النخل، أي قد أحاط به" (المقتضب، ج2، ص300-331، الكامل، ج2، ص61-ج3، ص45)، والحرف (في) عند المبرّد، على اتساع وتأويل وتقدير المعنى الحقيقي، وهو باق على معناه الأصلي.

ويرى أنّ لكل حرف جرّ معنى أصليا، ثم يتسع فيما يشابهه ويقارب معناه، فيورد أمثلة ترد فيها معاني بعض حروف الجرّ إلى أصلها فيقول: "نحو قولك: زيد ينظر في العلم، فصيرت العلم بمنزلة

المتضمّن، وإنما هذا كقولك: قد دخل عبدالله في العلم، وخرج ممّا يملك، ومثل ذلك في يد زيد الضيعة النفيسة، وإنما قيل ذلك؛ لأنّ ما كان محيطا به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده" (المقتضب، ج4، ص139)، وردّ على معنى التبعيض الذي أثبته سيبويه لـ(من) إلى معناه الأصلي(ابتداء الغاية) فيقول: "مِنْ وأصلها، ابتداء الغاية ... وكونها للتبعيض راجع إلى هذا، وذاك أنك تقول: أخذت مال زيد فإذا أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية" (المصدر نفسه، ج1، ص44).

ويقول: "أما (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية وتكون للتبعيض" (المصدر نفسه، ج4، ص136). ويرى الفرّاء في قوله تعالى: "﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه، الآية: 71]، يصلح (في) أن تكون بمعنى (على)، وإنما صلحت (في)؛ لأنه يرفع فيها ويصير عليها، وقد قال الله: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 102]، معناها في سليمان" (معاني القرآن، ج2، ص185-186)، فهو يذهب إلى تناوب حروف الجرّ في الوظيفة دون تأويّل أو تضمّين، عن طريق الاحتجاج ورصد الشواهد التي استدعت كثرتها إلى تشكيل ظاهرة لغوية لا يمكن إنكارها، وأجاز التضمين والنيابة في مواضع كثيرة في كتابه (معاني القرآن)، فمن المواضع التي أجاز فيها التضمّين ما قاله عند مقارنته بين قوله تعالى: ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ﴾ [سورة ص، الآية: 22]، وقوله تعالى: ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاء الصِّرَاطِ﴾، حيث قال: "وكأنه قوله: اهدنا الصراط، أعلمنا الصراط، وكأنه قوله: اهدنا إلى الصرط، أرشدنا إليه" (معاني القرآن، ج 2، ص403)، يرى أنّ الفعل في قوله تعالى: {اهدِنَـا الصِّرَاطَ} قد ضمن معنى الفعل أعلم، ولذا تعدى بنفسه إلى المفعول الثاني، أما قوله تعالى: {وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاء الصِّرَاطِ}، فقد تضمن هذا الفعل معنى أرشد فتعدى بـ(إلى).وما جرى عنده مجرى التضمّين ما قاله في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [سورة المطففين، الآية: 2]، "لا يريد اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان (على، من) في هذا الموضع؛ لأنه حق عليه، فإذا قال: اكتلت عليك، فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا

قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك" (معاني القرآن، ج3، ص426)، فهو يرى في هذه الآية أنّ من قال: اكتلت عليك قد ضمن الفعل اكتلت معنى الفعل أخذت، وأما من قال: اكتلت منك فقد ضمن الفعل معنى استوفيت متك، ونجده في بعض الأحيان يلجأ إلى التّأويّل كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: 93]، قال: "المعنى إلى السماء غير أنّ جوازه أنهم قالوا: أو نضع سلما فترقى عليه إلى السماء، فذهبت (في) إلى السلم" (معاني القرآن، ج2، ص131)، فالتزم الفراء بالحدود الدلالية اللغوية لفهم العبارة التي ورد فيها الحرف نائبا عن غيره، فهو يجيز النيابة إذا تقاربت المعاني، وعاد المعنى إلى شيء واحد ويشترط في إجازته للنيابة عدم اللبس في المعنى فيقول: "وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه، إذا كان المعنى معروفا" (المصدر نفسه، ج2، ص9)، وهو لم يذهب إلى النيابة المطلقة غير المقيدة، بل جنح إلى التّأويّل والتضمّين.

أمّا الكسائيّ فقال في بيت القحيف العقلي (مغني اللبيب، ج2، ص143):

إذا رضيت عليّ بنو قُشير *** لعمر الله أعجبني رضـاها

"لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدى رضيت بـ(على) حملا للشيء على نقيضه" (الخصائص، ج2، ص311)، أمّا ابن جني فقد اجاد في شرح ظاهرة التضمّين حيث قال: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإنّ العرب، قد تتسع فتوقع أحد الحرفيين موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد ما هو بمعناه وذلك في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: 187]، لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنّما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هناء في الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث" (الخصائص، ج2، ص308)، فابن جني لا ينكر نيابة حروف الجرّ؛ ولكنه ينكر أنْ تكون النيابة مطلقة دون أن يكون لها ضابط يضبطها،

فوضع أصولا لها، لذا فهو يبحث عن دلالة الحرف في حدود السياق.

أمّا رأي ابن السراج فقد كان أكثر تفصيلا في هذه الظاهرة "إذ جعل التقارب بين معاني حروف الجرّ، سببا في نيابة بعضها مكان بعض وتباعد المعاني يمنع ذلك فقال: "اعلم أنّ العرب قد تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض، إذا تقاربت المعاني...، فإذا تقارب الحرفان؛ فإنّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز" (الأصول في النحو، ج1، ص505-506)، فابن السراج لم ينكر نيابة حروف الجرّ، ولكنه وضع أصولا لها.

وصرّح ابن هشام من المتأخرين بوقوع حرف مكان حرف، وإعطائه معناه حيث قال في حرف (الباء): "(الباء) المفردة حرف جرّ لأربعة عشر معنى" (مغني اللبيب، ج1، ص101-106)، وقال في (اللام): "للام الجارة اثنان وعشرون معنى" (المصدر نفسه، ج1، ص208- 220)، فنيابة بعض حروف الجرّ، لها نصيب وافر في كلام ابن هشام. الرضي لم ينكر النيابة فقال: "وإقامة بعض حروف الجرّ مقام بعض غير غزيرة" (شرح الرضي على الكافية، ج6، ص8) الواضح من كلامه أنه لم ينكر تناوب حروف الجرّ، ولم يجزها مطلقا، ويرى أنّ الأصل في الحرف أنْ يبقى على معناه الأصلي، وهو من أحسن الأقوال التي لخصت الظاهرتين.

وأشهر من قال بالنيابة المطلقة بين حروف الجرّ ابن قتيبة حيث جعل لذلك بابا سماه "باب دخول بعض الصفات مكان بعض" (أدب الكاتب، ص536-549)، ظاهر كلامه أنّه جوز نيابة حروف الجرّ عن بعضها البعض بدون شروط.

أمّا أبو حيان الأندلسي فقد كان صريحا في إنكار النيابة لحروف الجر قال: "وزعم النضر بن

شميل أنّ (إلى) هنا بمعنى (مع) أي: إذا خلوا مع شياطينهم، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: 14]، كما زعموا ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: 2]، أي: مع أموالكم ... ولا حجة في شيء من ذلك"، وقيل: (إلى) بمعنى (الباء)؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهذا ضعيف، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل" (البحر المحيط، ج1، ص 68- 69).

أمّا المحدثون فقد اضطربت أقوالهم وتشعبت أراؤهم بين قائل بالتناوب والتضمّن، وبين منكر لهما، ومن أنكر النيابة والتضمّن الدكتور محمد حسن عواد بقوله: "وقد ذهبنا في البحث مذهبا يقضي بإبطال وقوع بعض حروف الجرّ موقع بعضها الآخر وفقا للبصريين، وخلافا للكوفيين ومن تبعهم" (تناوب حروف الجرّ في لغة القرن، ص81)، مع أنه كان نافيا للتناوب بين حروف الجرّ، إلاّ أنّه سلّم بوقوع هذا التناوب بين بعض الحروف فقال: "قلت إنّ مسألة تعاور حروف الجرّ لم تعد من المسائل التي يعول عليها...، ولعل أقرب الشواهد التي يحتج بها على تعاور حروف الجرّ هي تلك الطائفة التي تقول بصحة وقوع اللام موقع إلى..." ويقول: "وما ذهبنا إليه في هذا البحث إبطال مسألة التضمين خلافا للبصريين" (المرجع نفسه، ص6-81)، ويرى أنّ "التضمين في المقام الذي نحن بصدده، فيطلق ويراد به التوسع في استعمال لفظ توسعا، يجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسب له، فيعطي الأول حكم الثاني في المتعدي واللازم" (المرجع نفسه، ص51).

ويؤيد الدكتور عباس حسن تفسيره لهذه الظاهرة بقوله: "...، فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيدا عن الالتجاء إلى المجاز والتّأويّل، من غير داعٍ، فلا غرابة أنْ يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة، وكلها حقيقي، ولا غرابة أيضا في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى المشترك اللفظي" (النحو الوافي، ج2، ص542). وتناول

الدكتور فاضل السامرائي هذه الظاهرة بقوله: "والحق أنّ الأصل في حروف الجرّ أنْ لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أنّ لكل حرف معناه واستعماله، لكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور الحروف على هذا المعنى" (معاني النحو، ج3، ص7).

الخاتمة:

1. الالتجاء إلى القول بتناوب حروف الجرّ أو التّأويّل في تضمين الفعل، كلاهما محاولة لحل مشكلة التضارب السطحي في التراكيب.
2. تعدّ مسألة التناوب بين حروف الجر من المسائل المختلف فيها بين علماء العربية.
3. القول بتناوب حروف الجرّ مطلقا إجراءٌ لا يتناسب وبلاغة القرآن، لكن النيابة بين الحروف تكون متقاربة في المعنى تبعا لسياق مواردها.
4. إذا لم يكن للغة ضابط يضبطها لتحولت إلى فوضى واضطراب، وتشتت، وفقد الفاظ ودلالاتها، وتداخل المعاني.
5. تعدّ مسألة تناوب حروف الجرّ من المسائل التي رخصت اللغة لأبنائها استعمالها، كالتقديم والتأخير والاضمار والحذف والزيادة.
6. التضمين باب واسع جدا والشواهد المخرجة عليه مرتبطة ارتباطا وثيقا بعلم الدلالة.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

2- ابن السراج، 1985م. الأصول في النحو- ت: د. عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة.

3- ابن جني، 1983م. الخصائص –ت: محمد علي النجار- مصر- دار الكتب المصرية-ط3.

4- ابن قتيبة، 1972م. أدب الكاتب- ت: محمد محي الدين- مطبعة السعادة- القاهرة.

5- ابن منظور. لسان العرب- دار احياء التراث العربي- بيروت- ط1.

6- ابن هشام، مغني اللبيب- ت: د. مازن مبارك- دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

7- ابن يعيش، شرح المفصل-عالم الكتب- بيروت.

8- أبو حيان الأندلسي، 1328هـ. البحر المحيط-مطبعة السعادة – مصر- ط1.

9- أبو حيان الأندلسي، 2005م. التذييل والتكميل- ت- د. حسين هنداوي- الكويت- دار كنوز للنشر والتوزيع.

10- الأزهري، 1967م. تهذيب اللغة- ت: إبراهيم الأبياري- دار الكتاب العربي.

11- الأشموني، 1998م. شرح الأشموني- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط1.

12- الأصفهاني، الراغب، مفردات الفاظ القرآن-ت: صفوان داودي- دار القلم- دمشق- سوريا.

13- البخاري، محمد بن إسماعيل، 2018م. صحيح البخاري- دار ابن كثير- لبنان- بيروت.

14- البغدادي، 1997م، خزانة الآدب- ت: عبد السلام هارون-مكتبة الخانجي- القاهرة.

15- بن فارس، أحمد، 1991م. معجم مقاييس اللغة – ت: عبد السلام هارون – دار الجيل- بيروت.

16- توامه، عبد الجبار، التعدية والتضمين في الأفعال العربية- دراسات في النحو العربي- - ديوان المطبوعات1الجامعية-1994م.

17- الجوهري، 1979م. الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية- ت: أحمد عبد الغفار- دار الملاين.

18- حامد، أحمد حسن، 2001م. التضمين في العربية –الدار العلوم للعربية.

19- حموز، عبد الفتاح، 1984م. التّأويل النحوي- في القرآن- - مكتبة الرشد- ط1.

20- ديوان – عمر بن أبي ربيعة- ت: فائز محمد- دار الكتاب العربي- 1996م.

21- ديوان- النابغة الذبياني – صححه- عبد الرحمن سلوم- بيروت- 1929م.

22- ديوان- علقمة بن عبده –ت: لطفي الصقال- درية الخطيب- دار الكتاب العربي.

23- الذنيبات، أحمد عبد الرحمن، 2011م. تناوب حروف الجرّ في ديوان امري القيس- -دراسة وصفية تحليلية.

24- الرازي، أبوبكر، 1990م. مختار الصحاح-ت-مصطفى ذيب البغا- دار الهدى- ط4.

25- الرضى، محمد بن الحسن، 1985م. شرح الرضي على الكافية- ابن الحاجب.

26- الزبيدي، 1995م. تاج العروس-ت: عبد الستار أحمد فرج- طبعة الكويت.

27- الزمخشري، 1992م. أساس البلاغة -دار صادر- بيروت- ط1.

28- السامرائي، إبراهيم، 1966م. النحو العربي نقد وبناء -دار الصادق- بيروت.

29- السامرائي، فاضل صالح، 2015م. النحو العربي أحكام ومعان- - دار ابن كثير- ط1.

30- السامرائي، فاضل، 2000م. معاني النحو-دار الفكر للنشر والطباعة- عمان الأردن.

31- السبكي، تاج الدين، 2002م. جمع الجوامع -علق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم-دار الكتب العلمية- بيروت- ط2.

32- سزكين، محمد فؤاد، 1981م. مجاز القرآن- لأبي عبيدة-- مؤسسة الرسالة- بيروت-ط2.

33- سيبويه، الكتاب- ت: عبد السلام هاون-دار الكتاب العلمية- بيروت- ط3-1988م.

34- السيوطي، 1327هـ. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- مصر.

35- السيوطي، 1985م. الأشباه والنظائر-دار الكتب العلمية- بيروت- ط1.

36- السيوطي، 1988م. الاقتراح- - أحمد سليم الحمصي- د. محمد أحمد مكرم.

37- السيوطي، 1996م. الإتقان في علوم القرآن-مؤسسة الكتب الثقافية- ط1.

38- عبد الحميد، محمد محي الدين، 1980م. شرح ابن عقيل-دار التراث العربي- القاهرة.

39- عواد، محمد حسن، 1982م. تناوب حروف الجر في القرآن-دار عمان- عمان- ط1.

40- عيد، محمد، 1983م. النحو العربي -عالم الكتب- القاهرة.

41- الفراء، 1980م. معاني القرآن- ت: د. عبد الفتاح شبلي وعلي النجدي- ط2- بيروت.

42- الفيروز أبادي، 1952. القاموس المحيط-دار الجيل- بيروت- شركة مصطفى البابي الحلبي- مصر.

43- المبرد، 1997م. الكامل-علق عليه- محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المفكر العربي- ط3.

44- المبرد، 1388م. المقتضب-ت: عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب- بيروت.

45- المرادي، 1992م. الجنى الداني- ت: فخر الدين قباوه- محمد نديم- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

46- مصطفى، إبراهيم، وآخرون المعجم الوسيط- مصر- دار الدعوة إستانبول- ط2.

47- النحو الوافي-عباس حسن- دار المعارف- مصر.

48- هادي نهر، 2002م. النيابة النحوية من خلال القرآن الكريم أنماطها ودلالاتها-مركز عبادي للدراسات والنشر.